

والحياد ، في القانون الدولي العام ، نوعان : مؤقت ودائم ، فالمؤقت موقف تلتزمه الدولة - كما رأينا - تجاه حرب معينة . اما الدائم فوضع قانوني تتعهد فيه الدولة الحيادية بعدم اللجوء الى القوة ، كما تتعهد الدول الكبرى او المجاورة باحترامه وضمانه . والدول المحايدة ، بشكل دائم او مؤقت ، تخضع لنفس الواجبات وتتمتع بنفس الحقوق . وواجباتها على نوعين :

- واجبات منع تقضي بمنع اي من المتحاربين من القيام بأي عمل من اعمال الحرب في اقليم الدولة المحايدة .

- وواجبات امتناع تفرض على الدولة المحايدة الامتناع عن تقديم اية مساعدة لاحد الاطراف المحاربة .

اما حقوقها فتتلخص بما يلي :

- احترام سيادة الدولة المحايدة وسلامة اقاليمها .

- وحرية العلاقات التجارية بين الدول المحايدة ، او بينها وبين المحاربين .

- واحترام رعاياها وصيانة اموالهم في حال وجودهم في اقاليم الدول المحاربة ، او في الاقاليم التي تحتلها هذه الدول . واحترام الرعايا يستلزم عدم تحميلهم من الاعباء والقيود اكثر مما يتحملة الاشخاص الاخرون . الا ان الدول المحاربة تصبح في حل من احترامهم اذا قاموا باعمال تتنافى مع حياد دولهم .

ومن الدول التي وضعت في حالة حياد دائم في القرن الماضي : سويسرا في العام ١٨١٤ ، وبلجيكا في العام ١٨٣١ ، ولوكسمبورج في العام ١٨٦٧ . وكان لكل حياد ظروفه واغراضه . ومع ان المانيا كانت من ضمن الدول الضامنة لحياد الدولتين الاخيرتين ، فلم تتورع عن غزوها في الحرب العالمية الاولى ، مما دفعهما الى التخلي عن نظام الحياد . وفي السنوات الاخيرة فرض الحياد الدائم ، لاسباب تتعلق بالمساومات والخلافات بين الكبار ، على دولتين : النمسا في العام ١٩٥٥ ، واللاروس في العام ١٩٦٢ .

والحياد الدائم نظام اوجدته السياسة الاوروبية في القرن التاسع عشر لتحقيق غرضين : حماية الدول الضعيفة التي يعتبر وجودها ضروريا للمحافظة على التوازن الدولي ، ثم حماية السلام العالمي باقامة حاجز عازل بين دولتين قويتين لتجنب الاحتكاك او التصادم بينهما (٥) .

فالمصلحة الخاصة للدول الكبرى هي العامل القوي الذي يملئ عليها فرض الحياد على بعض الدول الصغرى ، والتعهد بضمانه واحترامه . والتاريخ يبيننا بان مصلحة المانيا هي التي كانت السبب في احترام حياد بلجيكا